

ماركس ضد سينسر

## هليكوبتر فريدمان، لحظة مينسكي وجدران توليدو

غسان ديبه

«إن كل حالة تُعَدُّ قوياً تؤدي إلى تحديد الحالة نفسها»

هايمان مينسكي

في خضم السجال الذي حصل بين مصرف لبنان وحاكمه وجريدة "الأخبار" في الأسابيع الماضية، على خلفية نشر معلومات عن "هندسات مالية" جديدة وإقراض بنك البحر المتوسط استثنائياً، كان أول ما يتبادر إلى الذهن أن المصرف المركزي في مازق. ربما هذه المرة الأولى التي يظهر فيها المصرف عاجزاً، خائفاً ومتربداً، منذ عام 1992 عندما جرى تنويع حاكمه في ما يمكن وصفه "رئيس الرأسمالية اللبنانية" على غرار التسمية التي أطلقت على ريتشارد غراسو رئيس بورصة نيويورك بوصفه "رئيس الرأسمالية" the chairman of capitalism. لقد اضطر مصرف لبنان إلى الهجوم الكلامي والتهديدي في أمور اعتبرها حتى المصرف المعني (بنك البحر المتوسط) أنها "مجريات مصرفية مألوفة بين مصرف وسلطاته المصرفية".

إذا كانت مقالات "الأخبار" قد بينت "مجريات مصرفية مألوفة بين مصرف وسلطاته المصرفية" وسياسات المجلس المركزي مصرف لبنان في الهندسات المالية أو الإقراض الاستثنائي، فهذا لا علاقة له بتسريب الأسرار أو تشويه السمعة وما إلى ذلك من سلسلة من الاتهامات السطحية، فالشكل الذي تعاطى به مصرف لبنان مع هذه المغالاة يعكس قلقه ليس من كشفها، فهي مكشوفة وهو يعلنها، وإنما يقلقه تناول هذه المغالاة الموضوع من الناحية الاقتصادية من حيث كلفتها وارتباطها بالمالية العامة وكونها قناة جديدة في عملية تحويل الثروة والدخل من اللبنانيين عموماً إلى المصارف وكبار المودعين فيها. إن هذا التحليل الاقتصادي الذي أراد أن يفسر للبنانيين ما حدث من إلقاء للنقد على المصارف وكيفية تمويله غير مسموح به على ما يبدو.

يريد المصرف المركزي الاستمرار في كونه "رئيس الرأسمالية اللبنانية" بلا منازع وينشر الدعاية الإيديولوجية بأن ما يفعله إنما يفعله فقط للمصلحة العامة. فهكذا صور الهندسات المالية على أنها إجراءات ضرورية ومن دون كلفة من أجل جلب العملات الصعبة بهدف سد العجز الذي يهدد ميزان المدفوعات، وبالتالي النقد اللبناني.

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، فالمصرف المركزي عبر الهندسات المالية لم "يطبع" دولارات أو يخرجها كالارانب من القبة (قد يحدث هذا في السياسة اللبنانية، أما في الاقتصاد فلا)، وهي ليست لعبة win-win بحيث يربح لبنان ميزان مدفوعات إيجابياً وتربح المصارف بزيادة أرباحها وبزيادة رأسمالها، بل هي لعبة صفرية (zero sum game)، فمقابل من يربح هناك خاسر (مثل اللوتو حيث الجوائز هي جمع كل خسارات اللاعبين). والربح هنا المصارف وأصحاب الرساميل الكبرى المودعين "الجدد" بالدولارات، والخاسر هو المال العام المتأني من دفع الدولة للفوائد على سندات الخزينة التي يحملها مصرف لبنان ومن إعادة تقييم الذهب وما يحصله المصرف المركزي من ربح أميرري (seigniorage). وبالتالي فإن ربح أو خسارة المصرف المركزي ليس أمراً يخص حاكميته، بل هو أمر عام لأن قانون النقد والتسليف يلزم المصرف أيضاً بتحويل جزء من أرباحه لخزينة الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، إن استمرار مصرف لبنان بالمساهمة في عملية تركيز الثروة في لبنان بأيدي القلة هو عمل لم ولن يمر من دون تعليق أو انتقاد على الأقل، فعمل المصرف منذ تأسيسه (حتى نكون منصفين) لا هو حيادي ولا هو لخدمة المصلحة العامة، بل هو لخدمة الرأسمال المالي والقطاع المصرفي، ولكن في السنوات الـ 25 الماضية، تجذّر هذا الانحياز جاعلاً من الاقتصاد اللبناني "العمود الفقري" للمصارف وليس العكس كما يدّعون. إن هذا هو الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي أيضاً.

هنا سأستشهد بالنقاش الذي يحصل حول عدم المساواة في الولايات المتحدة. يقول المستثمر والليونيير الأميركي نيك هاناور (وليس بيرني ساندرز) بوجي من الثورة الفرنسية: "إذا لم نفعّل شيئاً لتصحيح أوجه الإجحاف الصارخة في هذا الاقتصاد، فإن المذاري (آلة زراعية) ستأتي لتحاسبنا. إذ لا يمكن لأي مجتمع أن يحافظ على هذا النوع من عدم المساواة المتزايدة. في الواقع، لا يوجد مثال في تاريخ البشرية حيث تراكمت الثروة بهذا الشكل، ولم تخرج المذاري في نهاية المطاف. أقول اعطونا مجتمعاً غير متساو للغاية، وسوف ينتج إما دولة بوليسية أو انتفاضة، وليس هناك أي مثال مغاير لذلك. السؤال ليس إذا سيحصل هذا الأمر، وإنما متى". عطفاً على كل هذا، ماذا يريد مصرف لبنان: مقالات أم مذاري؟

في هذا المجال أيضاً، وفي الوقت الذي يجري فيه الضغط من أجل وقف الزيادات التي أقرت أخيراً على الرأسمال المالي المستفيد من سياسات المصرف المركزي، ومن ضمنها الطعن الذي قُدّم إلى المجلس الدستوري بذريعة عدم دستورية ازدواجية الضريبة خدمة لمصالح المصارف، وكل ذلك بحجة التأثير السلبي على الاقتصاد، لا بد من ذكر تقرير جديد صدر عن معهد دراسات السياسات (IPS) في واشنطن يؤكد أن خفض الضرائب على هذه الطبقات لا يؤدي

والمؤسسات، كونهم يخضعون لضريبة على إيرادات أعمالهم، ويخضعون لضريبة الباب الثالث (قوائد الأموال المنقولة وسندات الدين...)، ليضاف من بعدها صافي أرباحهم المتأتي من الفائدة إلى الأرباح المكلفة بضريبة الباب الأول (ضريبة أرباح الشركات التجارية والمهن)، ما يعني أنهم سيدفعون ضريبتين على الدخل نفسه، مزة عند اقتطاعها من الفائدة، ومن ثمّ عند اقتطاعها من مجمل الأرباح». ويرى شنيعي أن «هناك استحالة لتطبيق هذا القانون، كون أليات تطبيقه واحتساب الضريبة لم تحدد بعد، فضلاً عن أن قانون السرية المصرفية سيشكل مهرباً من دفع الضرائب، كما يمكن التلطي بالحسابات المشتركة التي لا يمكن الاطلاع عليها إلا بموافقة كل المشتركين فيها للغاية نفسها».

في المقابل، يشير قرداحي إلى أن «شروط الازدواج الضريبي غير متوافرة، وإذا أخذنا المصارف كمثال، فإن الضريبة على الفائدة تطال منتجاً مستقلاً يتم تداوله في السوق»، ويتابع قرداحي «عملياً، لا يوجد ازدواج ضريبي حيث الخيار حر، فالمصارف التي تمول الاقتصاد، عبر القروض التجارية والصناعية وقروض الأعمال، وتحتمل المخاطر الناجمة عن المهنة من دون أن تشترى سندات دين حكومية، حيث لا جهد خاص وحيث نسبة المخاطر منخفضة، لن تدفع هذه الضريبة وستكتفي بدفع الضريبة على الأرباح، وإلا تكون المصارف التي تمول الاقتصاد ضحية قانون جائر وضع لمصلحة المصارف التي تأخذ الودائع لشراء السندات. والفارق الجوهرى هو أن الضريبة على الفائدة تطال منتجاً مالياً لدى شرائه، والعائد الضافي لهذا المنتج معروف قبل الدخول بعملية الشراء، فيما الضريبة على الأرباح تطال خالص العمليات الاستثمارية والتمويلية والتجارية ولا صلة لها بالفائدة موضوع الطعن. وإلا كيف نفسر خضوع فئات واسعة (شركات تجارية وأفراد) لهذه الضريبة منذ عام 2003».



17% عبر الضريبة على الأرباح. وبحسب مذكرة لجمعية المصارف تؤدي هذه الطريقة في الاحتساب إلى خرق المساواة بين المصارف نفسها، إذ تؤدي إلى أعباء ضريبية أكبر على بعض فئات المصارف، وخاصة تلك التي تحمل في محافظ توظيفاتها نسبة عالية من سندات الخزينة وشهادات الإيداع المحررة باللبيرة اللبنانية».

يؤيد المحامي أنطوان شنيعي، المتخصص في القوانين الضريبية، ما تدعيه جمعية المصارف، ويقول إن «هناك ازدواجاً ضريبياً يطال أصحاب المهن الحرّة والمصارف

## غلايزر مستشاراً لصحناوي في SGBL

أعلن "بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل." عن انضمام المساعد السابق لوزير الخزانة الأميركية لشؤون تمويل الإرهاب، دانيال "داني" غلايزر كبير مستشاري رئيس مجلس الإدارة - المدير العام لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان، أنطون صحناوي.

وقال البنك في بيان صادر عنه إنه "يفتخر بالاستفادة من خبرة غلايزر في تطوير أعماله على الصعيد الدولي"، وذلك بعد أكثر من 20 عاماً من الخبرة لدى وزارة الخزانة الأميركية. وتأتي هذه الخطوة في إطار "حرص سوسيتيه جنرال في لبنان على تطبيق إجراءات صارمة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب".

تعقيباً على الخطوة، يقول صحناوي: "سوف يستفيد SGBL من خلفيّة غلايزر العميقة وخبرته الكبيرة في حماية الأنظمة المالية من أي انتهاك. إنه يضيف قيمة كبيرة لفريق عملنا من خلال المساهمة في تعزيز معايير الشفافية المالية، وتمكين بنك سوسيتيه جنرال في لبنان وشركائه التابعة من مواصلة النمو في جميع خطوط عملها محلياً ودولياً".

كمساعد وزير الخزانة الأميركية، قام غلايزر بوضع وتنسيق سياسات واستراتيجيات لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. كما ترأس غلايزر، بين عامي 2001 و2011، الوفد الأميركي لمجموعة العمل المالي (FATF/GAFI) - وهي الهيئة الدولية الرئيسة الموكلتة بوضع وإنفاذ المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

من جهته، قال غلايزر "إنّ المصارف على الخطوط الأمامية في الحرب العالمية ضد التمويل غير المشروع وفي الجهود الرامية إلى تعزيز النظام المالي العالمي ضد أي انتهاك، إنني أتطلع إلى العمل مع فريق بنك سوسيتيه جنرال في لبنان في مشاريعه الطموحة للتوسّع دولياً وفي مساعدته في المحافظة على معاييره العالية في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب".

## الهندسات المالية ما هي إلا مخدّر اصطناعي، وتعني الغرق في الرأسمال الخيالي

المدفوعات التي يوضع الدفق الناتج منها إما في شهادات الإيداع لدى مصرف لبنان أو كما يطلب الآن في سندات الخزينة لرفع أرباح المصارف اصطناعياً. والأمر الأخير لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، إذا استمر العجز في هذه الحسابات الخارجية، لأنه عندها ستحصل "لحظة" انكسار لا محالة.

الكثيرون سمّوا الأزمة المالية الأميركية في عام 2008 "لحظة مينسكي" (نسبة إلى هايمان مينسكي الاقتصادي الأميركي الذي وضع نموذجاً لتطور الهشاشة المالية في النظام الرأسمالي وأهملت أفكاره لسنوات طويلة، لأنها اعتبرت كينزية يسارية بنكهة ماركسية، إلى أن أتت الأزمة). باختصار، نظرية مينسكي تقول إنه بسبب كون المؤسسات الرأسمالية تتجه إلى استعمال التمويل من أجل الاستثمار، فإن هناك ميلاً لهذه المؤسسات أن تتجه في ظروف معينة من تمويل احترازي (حيث الدفق النقدي يغطي الدين والفائدة) إلى تمويل مضاربي (حيث الدفق يغطي الفائدة فقط)، وصولاً إلى تمويل بونزي، حيث الدفق لا يغطي الفائدة (التسمية نسبة إلى Charles Ponzi أهم المضاربين الهرميين في أميركا والذي أصبح اسمه مرادفاً لها). في الوضع الأخير، الأمل الوحيد للمؤسسات هو ارتفاع قيم الأصول، وبالتالي فإن أي صدمة ستفجر الأزمة مؤدية إلى انهيار القيم ويتحول الاستقرار إلى عدم الاستقرار.

في قصة قصيرة كتبها إدغار آلن بو بعنوان "الهوة وبندول الساعة"، وصف غرفة تعذيب إبان محاكم التفتيش في توليدو، حيث الجدران تطبق ببطء على السجن وفي منتصف الغرفة هوة سحيقة غير معلومة العمق والخواص. هكذا يبدو مصرف لبنان، كهذا السجن، عندما يتصرف كأن المتغيرات تطبق عليه من كل الجهات فيهرب إلى الأمام، فكما يقال "الأيام اليائسة تتطلب إجراءات يائسة"، وهو يدعي نقيض ذلك. كل هذا يؤشر إلى أنه أن أوان أمر واحد وهو إنهاء هذا النموذج الذي أودى بالاقتصاد الحقيقي إلى الهاوية، وحماته الآن يحاولون أن يدافعوا عنه باختراعات مالية والذهاب إلى ما أبعد من اقتصاد السحر الأسود... إلى الخيمياء، وإلى دفع المضاربة إلى حدها الأقصى. كل هذا لعل الوقت يُسَعَف، أو لعل حدثاً يأتي ويُنقذ ما يُمكن إنقاذه. لكن الأمور أعمق من ذلك بكثير، فهل سيهرب سجين توليدو كما فعل في قصة آلن بو؟ أم أن قوى التدمير قد أطلقت، وسنشهد التغيير إما بالضرائب أو بالتضخم أو بمذاق، أو ربما عبر كل ذلك جميعاً؟